

التنمية الاقتصادية – المكانية الواقع والأفاق المستقبلية:

دراسة تحليلية لحالة العراق

د.م. علي كريم العمار

المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي
جامعة بغداد

الخلاصة:

استحوذ موضوع دراسة التنمية المكانية والمحلية في العراق والعالم على اهتمام العديد من المخططين و متخذي القرار التخطيطي من المعنيين بالبعد المكاني كتعبير عن أهمية التفاعل والتجانس بين البعدين الاقتصادي و المكاني والذي يقود في نهاية المطاف إلى تحديد الهيكل الاقتصادي لأي حيز مكاني مدروس.

ولغرض التأكد من نجاح التنمية الاقتصادية للمكان المدروس وفقاً لما تمثله فاعلية النشاط الاقتصادي القائم" سواء أكان ذلك داخل الإقليم intra أو من خلال علاقاته مع باقي الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الأخرى inter داخل البلد الواحد أو مع العالم الخارجي" فان الأهم من ذلك كله هو مدى استجابة تلك التنمية للتحديات الحالية في البيئة والعولمة وذلك من خلال النتائج المستخلصة من المؤشرات الاقتصادية على المستوى الإقليمي و الدولي والتي نعتقد أنها تمثل الأساسيات للخطط والإستراتيجيات اللاحقة وخاصة فيما يتعلق بتنمية الاقتصادات الإقليمية والمحلية وزيادة مفردات الناتج الإقليمي اقتصاديا واجتماعيا ممثلة بالرفاه وحسن استخدام الموارد المتاحة وفق مبدأ التمكين البيئي للاقتصاد وبالعكس .

Abstract:

The subject of study of spatial development and local communities in Iraq and the world to the attention of many planners and decision makers involved in the planning of the spatial dimension as an expression of the importance of interaction and coherence between economic and spatial dimensions, which eventually lead to identify the economic structure of any space studied.

For the purpose of ensuring the success of economic development of the place considered as represented by the effectiveness of existing economic activity, "whether intra or within the region through its relationship with other economic activities in other regions within the inter-country or with the outside world," the most important of all is the response of that development of the current challenges in the environment and globalization, through the findings of economic indicators at the regional and international levels that we believe represent the fundamentals of the subsequent plans and strategies, especially with regard to the development of regional economies and local communities and vocabulary increase regional output representative of the economic and social well-being and good use of available resources according to the principle of empowerment environmental economy and vice versa.

مشكلة البحث:

انطلاقاً من المسوغات في طبيعة استخدام وتناول موضوع التنمية المكانية - الاقتصادية وأهميتها في تحديد الأمثلة لعمليتي التخطيط المكاني والتنموي القومي-المحلي في العراق, فإن مهمة البحث تستند بجوهرها إلى كيفية التحقق من تلك التنمية وكيف تحدث على البعد المكاني خاصة مع وجود التحديات الاقتصادية والبيئية على المستوى العالمي وبالأخص عندما تكون هناك جملة من المؤشرات والمشاكل المساعدة والتي منها:

- 1- عدم وجود حدود إقليمية واضحة بين أقاليم ومدن العراق " بشكل يساعد على حصر وفهم حركة عناصر الإنتاج والآثار البيئية المترتبة إزاءها" والخاصة بعمليات التنمية حيث إن المرونة العالية يجعلها في تغيير مستمر سوى داخل الإقليم وخارجه وبالتالي ضعف إمكانية بيان التأثيرات السلبية للبيئة المحيطة, الجاذبة والطاردة بان واحد .
- 2- ما يتعلق بالجانب التفصيلي على مستوى التنمية الاقتصادية والمكانية في العراق وللفترات السابقة نجد إن معظم الخطط الوطنية قد أكدت على "اخذ الآثار البيئية بنظر الاعتبار" إلا أنها بقيت دون الفعل التطبيقي الواضح في بيان تأثيراته في حسابات الإنتاج والدخل والرفاه الاجتماعي الإقليمي والمحلي.
- 3- الإشكالية في فهم التنمية المكانية في العراق واقتصارها على أقطاب نمو معينة دون الاكتراث للمشاكل البيئية المستقبلية والآثار السلبية على عموم مساحة المستقرات البشرية الأخرى داخل البلد.

هدف البحث:

التنمية الاقتصادية والعمرانية يجب إن تركز (وعلى مستوى العراق والعالم) في أولوياتها على أسس وأساليب ملائمة لمواجهة تحديات العولمة والبيئة و تتبع مدى إمكانية فهمهما على المستوى الاستراتيجي للخطط المستقبلية وبخاصة الرؤية *vision* التي تؤكد على إن التنمية المستدامة ليس للموارد غير المتجددة فحسب بل الأهم من ذلك تحقيق الاستدامة البشرية والمادية بان واحد وبشئى المجالات و بغض النظر عن الحيز والمجتمعات الذي تطبق فيه.

المقدمة:

إذا كانت التنمية بمعناها الكمي والنوعي، تعنى بزيادة التأثيرات المتبادلة لمختلف المستويات التخطيطية وأيا كانت على بعضها البعض وتشابك مصالحها في مجالات شتى أهمها الاقتصاد وال عمران والبيئة بقصد أو بدون قصد، فإن ذلك يعني تحول البعد المكاني للمدن من الحدود المكانية الضيقة ليتسع ويشمل البعد البيئي المحلي والإقليمي بل ويتعداه إلى البعد القومي وربما أكثر وخصوصا مع العولمة والتطورات والتي أضفت بضلالها على فهم البعد المكاني وكيف يعمل.

وهذا يشير إلى تراجع دور الدولة، والانتقال إلى مرحلة دور المدن العالمية، فلم تعد المدن تتنافس فيما بينها داخل إطار الدولة الواحدة أو الإقليم، وإنما أصبح العالم كله سوقا كبيرا لجميع المدن، فالصناعة والتجارة على سبيل المثال لن تكون منافستها محصورة فيما بين المدن لعراقية نفسها ولكن سيتوجب عليها منافسة مدن خارج البلد في دول الجوار الاقليمي على اقل تقدير.

هذا الوضع الجديد للتعاملات الاقتصادية والسياسية والبيئية يفرض على مدنا أن تكون على قدر كبير من القدرة التنافسية العالمية.

يحتم هذا أن تعمل المدن على بناء قدراتها وميزاتها التفضيلية التي تميزها عن المدن الأخرى وتكسب المنافسة في مجال معين لا يجاريها فيه أحد.

و لمواجهة تحدي البيئة وتأثيراتها المتسارعة يجب العمل لإيجاد التميز وإيجاد الميزات التفضيلية والتنافسية التي تتعلق بالجودة وبرامج تحسين البيئة والأسعار التفاضلية والإبداع في توظيف الموارد الطبيعية والبشرية لكل مدينة وبشكل مستدام ومدروس حيث إن من أهداف التنمية المستدامة ولأي مستوى تخطيطي هو معالجة المشكلات البيئية المعاصرة والتي نرى بأنها مشكلة من التنوع والتشابك بما يتطلب إيجاد التشخيص الصحيح وفق رؤيا وفهم يراعي تحديد ابرز التحديات إن كانت محلية ودولية وعلى هذا الأساس سيحاول البحث التطرق بمباحثه الثلاث ابتداء من فهم وتحديد واقع التنمية الاقتصادية – المكانية على المستوى العالمي إلى فهم واقع حال التنمية المكانية في العراق وصولا إلى المبحث الثالث الأفق المستقبلية وبرامج التخطيط المطلوبة لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

1-1 الفكر التخطيطي والتحول من (الفكر التقليدي إلى الفكر الاستراتيجي):

في السابق يمكن وصف المعادلة التخطيطية بالثنائية (ميزان ثنائي التدوين) التي تعتمد على من يخطط ومن هو المتلقي لهذه الخطط ويقبل بها دون إيه مشاركة ومحاولة للتقييم الايجابي (1)

نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وبعد انهيار الأنظمة الشمولية وانتهاء عصر ما يمكن إن نطلق عليه بعصر الجدران الحديدية برزت أفكار تتبنى التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي في وضع الحلول الآنية والسريعة للمشكلات الاقتصادية المستعصية وخاصة مع توسع هيمنة القطب الواحد.

إن أول ظهور لهذه المفاهيم التخطيطية الحديثة كان في المؤسسة العسكرية والتي مالبثت إن انتقلت إلى (المؤسسات المدنية والشركات الكبرى).

وبارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وتحسن مستويات البنية الثقافية والصحية للمجتمعات... تزايدت مع ذلك المشكلات التخطيطية وخاصة تلك المجتمعات التي تعاني أصلا من تدهور واضح في بنيتها التحتية سواء أكانت المادية أو البشرية وإن التحولات التي طرأت عليها لم تكن بالشكل المتسلسل والمنطقي بل جاء بفعل تغييرات واسعة وقوية أشبه مايمكن إن توصف بالأعاصير الحضارية عابرة القارات وبسرعة ومديات تفوقت على الفترات السابقة لما قبل عام 1950.

فالملاحظ على هذه الفترة والتي تقدر بنصف قرن بان ماتحقق فيها يزيد بمرات عن مراحل التطور التي اجتاحت العالم للقرون الـ 19 السابقة وبذلك توصف هذه المراحل بأنها نقلة نوعية وكمية من المفهوم الوصفي للمشكلة إلى المرحلة الاستنتاجية التطبيقية. وفق ماتقدم فإن المباحث التالية تؤكد على دور الاقتصاد في إعادة فهم المكان وسياسات التخطيط والتنمية.

2-1 المزايا التفضيلية في سياسات التنمية المكانية الحديثة:

تشير معظم الدراسات الحديثة للتنمية المكانية إلى جملة من الميزات التفضيلية, حيث لم تعد التنمية رهينة الموقع والميزات الخاصة به بل إن نجاح المدن أصبح يتضمن التحول من اقتصاديات الموقع إلى اقتصاديات المكان وهذا يعني تحقيق خمسة أمور:

الأمر الأول:

الإحساس بالمكان بحيث توظف البيئة الطبيعية والعمرانية لتعطي إحساسا بخصوصية المكان وتميزه بنكهة اقتصادية وثقافية واجتماعية محلية (بمعنى آخر) أن يكون هناك شعور أن المدينة ليست "أي مكان" أو "لا مكان" وإنما مكان ليس له شبيهه أو ليس نسخة مكررة لمكان آخر. (2)

1) www.araburban.net/files.php?file=Dev...

2) www.led.local

لقد أدرك هذه الحقيقة الفيلسوف الإيطالي Giordano Bruno عندما أشار إلى " إنه عندما لا يكون هناك اختلاف لا يكون هناك تمايز في الجودة"

الأمر الثاني:

الإحساس بالهوية يتطلب من أي مدينة التعرف على مقوماتها وسماتها التي تميزها عن غيرها والعمل على استمرار هذا التميز.

الأمر الثالث:

هو التطور والنماء بحيث لا تكون المدينة جامدة دون حراك كأنها متحف للآثار وفي ذات الوقت لا تكون كما إنها لو بنيت في وقت قريب وليس لها تاريخ.

إنما يجب أن يعكس النسيج العمراني للمدينة وطاقاتها وثقافتها وجمالها وتطورها التاريخي.

الأمر الرابع:

هو إحساس التملك من قبل سكان المدينة وهو إحساس يتعلق بحب المدينة والاعتزاز بخصوصيتها وتميزها.

ولذا كان ذلك متعلقا بالأفراد والشعور الذي يحملونه تجاه مدينتهم،

فالأمر الأخير يتصل بالإحساس بالجماعة ومجتمع المدينة Community the Sense of وإدراك الترابط مع الآخرين من سكان المدينة.

3-1 رؤية الاقتصاد العالمي في سياسات تحديث التنمية المكانية:

إن الإحساس بالمكان بما يحمله من تميز في الهوية والانتماء والإمكانات هي منطلقات النجاح في التنمية الحضرية المحلية الحديثة على مستوى العالم , ويجب العمل على استثمارها في مواجهة تحديات البيئة بمختلف تحدياتها المحلية والإقليمية والدولية وفي هذا السياق، هناك مجموعة من الحقائق والرؤى التي يجب على مخططي المدن إدراكها من أجل النجاح في صياغة سياساتها التنموية الحضرية في القرن الحادي والعشرين كما يذكر Donovan D. Rickman (1)

الحقيقة الأولى :

إن الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين هو اقتصاد عالمي ومنافسة مفتوحة .

الحقيقة الثانية:

إن من سيتحمل التأثير الأكبر للعولمة وتحديات البيئة والضغط عليها ستكون المحليات (المدن).

الحقيقة الثالثة:

سيكون هناك طلب متزايد على المنتجات ولكن طريقة التصنيع ستتطلب عمالة أقل لكن الحال ينعكس حين يكون التحدث عن الدول النامية(ضغط على الخدمات وظروف عمل سيئة).

الحقيقة الرابعة:

إن القطاعات الاقتصادية الأكثر نموا في الإنتاج وتوظيف العمالة هي الخدمات، الأفكار الإبداعية، المنتجات الفريدة من نوعها، المنتجات الفردية الخاصة، الأنشطة الثقافية، الترويحية، الاتصالات، السفر، والتعليم.

1) www.ecological_economics.org

4-1 تنمية المكان وتحديات الاقتصاد (البيئة والعولمة):

يصف Donovan D. Rickman خمسة مبادئ لنجاح التنمية الاقتصادية للمدن في مواجهة العولمة وتحديات البيئة:

المبدأ الأول: إدراك المنافسة:

هو إدراك ضرورة التعامل مع التنافس والتحولات الدولية ذاتها، وينطوي على ذلك أن تتعرف المدينة على مقوماتها وميزاتها التنافسية في السوق العالمية والعمل من أجل التقليل من الآثار السلبية للعولمة.

المبدأ الثاني، مقاييس الأداء والجودة:

هو تعريف التنمية الاقتصادية للمدينة في إطارها المحلي ومن خلال تحديد الاحتياجات المحلية حيث إن معظم قياسات أداء التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين سيعتمد على الجودة والنوعية ومدى تحقيقها شروط البيئة الايجابية وليس القياسات الكمية، ولذا كان لزاما تحديد الموارد والإمكانات المحلية وحمايتها والعمل على تحسينها.

المبدأ الثالث، المرونة والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي:

ويقصد هنا التنوع في موارد التنمية الاقتصادية وذلك من أجل استيعاب احتياجات سكان المدن بسبب التنوع الثقافي للسكان، كما إنه حماية(السكان) من تقلبات السوق العالمية يعتبر هدفا ورؤيا ملزمة للتنفيذ ، وإن نجاح التنمية الاقتصادية المحلية مرهون بقدرتها على المرونة وتلبية احتياجات السوق العالمية وبسرعة.

المبدأ الرابع، الشمولية والاستدامة:

هو إن التنمية المستدامة، ولأن كانت محصورة في الماضي في طريقة استخدام الموارد الطبيعية للاستفادة منها اقتصاديا على مدى أطول، إلا أن هناك مبدأ أوسع للاستدامة وهي الاستدامة الوظيفية التي يجب إن تشمل إضافة للموارد غير المتجددة(استدامة البنى التحتية، استدامة البيئة العمرانية، الاستدامة المالية للإدارات المحلية، واستدامة ثقافية للتقاليد والأعراف) وغيرها.

المبدأ الأخير، تحديد المسؤوليات بدقة:

ويقصد به المسؤولية الادارية والتنفيذية، حيث إن معظم الأنشطة والجهود في التنمية الاقتصادية ستكون في المحليات ولذا يتطلب من كل مدينة أن تكون مسئولة عن مستقبلها الاقتصادي، وعلى الإدارات المحلية إن تتحمل جزء من المسؤولية في التنمية الاقتصادية الحضرية مع ضمان قيام القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية في إن تلعب دورا في هذا المضمار وهذا يلزم بطبيعة الحال أن تكون هناك إستراتيجية محلية تنسق الجهود بين الشركاء في الشأن المحلي وهو ما يؤكد على ضرورات الحوكمة الرشيدة.

5-1 التقييم والمناقشة:

مما ورد يتضح أن هناك نقطتين أساسيتين يجب

التعامل مع المعطيات الجديدة التي جلبتها العولمة والاقتصاد المفتوح و التحديات المرافقة لهما على البيئة المحلية والتي لا مناص منها:

النقطة الأولى

إن دور المدن في التنمية الاقتصادية - المكانية قد تحول تدريجيا من أولوية الإسهام في التنمية الوطنية إلى أولوية التنمية الحضرية في المدن (بمعنى آخر) إن أسلوب التنمية والتخطيط مركزيا من أعلى إلى أسفل، لم يعد مجديا لبعض التجارب العالمية ولا يتناسب مع الظروف الحالية والواقع السريع للمتغيرات وعولمة المشاكل ((مع ضرورة إن تتم دراسة وتقييم كل نظام اقتصادي على حدة)) وبالمرونة والتمرحل في فهم هذه المبادئ قبل الانتقال إلى محلية القرار والأداء, وبشرط خضوعها لمجموعة من المؤشرات والمعايير, إن هذا من شأنه إن يعيد التشكيل والربط بين المشاريع التنموية المحلية وأهدافها ليس فقط بالاقتران على تقديم الخدمات العامة والتحتية في المدن، ولكن لتحقيق تنمية محلية تسهم في تحسين الإنتاج والنمو الاقتصادي والبيئي للمدينة وتمكنها من المنافسة عالميا.

النقطة الثانية

أن تكون المدن أكثر نضجا وقدرة ومتابعة على صنع القرارات المحلية بذاتها، ولكن كيف السبيل إلى ذلك والمحليات مسلوبة السلطات, حيث من الصعب التغاضي عن ازدياد دور المدن وهي حقيقة واقعه في عالم اليوم، وفي الوقت ذاته نجد أن التنظيم الإداري يُجَمِّ دورها، ولا يتيح لها القيام بما يتعين عليها من مسؤوليات, من هنا كان لزاما التفكير جديا بوضع المدن إداريا و سياسيا والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الحضرية, ولكونها لاتعنى بالتخطيط الحضري (تخطيط المدن) فقط فهي لايمكن لها أن تستوعب التخطيط خارج الإطار السياسي/ الإداري للمدن, فالتخطيط الحضري والإقليمي ليس مجالا فنيا هندسيا صرفا (وعلى أقل تقدير) أولم يعد كذلك بسبب تغير وظائف المدن وتعقد قضاياها وتزايد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية, كما إن الوقت يتطلب إعادة فهم لدور المجالس البلدية والمحلية وتحولها إلى هيئات محلية مسؤولة عن المدن بكامل قطاعاتها وضم جميع فروع الوزارات تحت إدارتها ومنحها صلاحيات قانونية لها شخصية اعتبارية ومسؤولة من قبل سكان المدينة وفي الوقت ذاته يتطلب من الحكومة المركزية إن تعمل كموجه ومرشد لكون المحليات في معظم النظم السياسية هي وليدة الحكومة المركزية وتستمد شرعيتها منها، ولذا وحتى بعد إنشائها فاستمرارها من عدمه خاضعا لقرار الحكومة المركزية إن ما يحاول البحث قوله هنا إنه علينا البحث عن آليات للتحكم والمراقبة السياسية والإدارية والضبط الاجتماعي على المستوى المكاني في العراق .

المبحث الثاني

(الإيجابيات والسلبيات)

مقدمة:

برزت الحاجة إلى تقييم الواقع الفعلي ومحاولة إدخال البعد لمكاني في فلسفة التخطيط الاقتصادي القطاعي في العراق بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مكانياً كنتيجة للتباين الحاصل في التنمية المكانية بين محافظات العراق للفترة الواقعة بين عامي 1950-1970.

ومن المؤشرات على تلك الفترة يلاحظ أن النمط الأساسي للتنمية المكانية لم يكن يتجاوز ثلاث محافظات هي بغداد ، البصرة ، نينوى لاحظ الجدول رقم(1) والذي يبين الأهمية النسبية للتوزيع المكاني لاستثمارات خطة التنمية القومية للأعوام 1970-1995 وحسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات. حيث أظهرت نتائج استحواذ محافظة بغداد لوحدها على نسبة 30.7% من إجمالي التخصيصات المرصودة لعموم القطر ، ونتيجة لتلك الأفضلية وما سببته لاحقاً على الاتجاهات الآتية والمستقبلية للتنمية المكانية فقد بدأت مرحلة التفكير العملي في تقييم النتائج السابقة وبشكل يساهم في إعادة توزيع الاستثمارات وتقليل الفوارق الإقليمية.

إلا أن الملاحظ على هذه الإجراءات وطرق تحديدها قد انعكس فقط في المضامين النظرية دونما وجود فعلي ومؤثر باتجاه التقليل من هذا التركيز سواء أكان اقتصادياً أو سكانياً (ومن مؤشرات ذلك نجد أن خطة 1970-1974 أشرت استمرار تفوق بغداد في إجمالي التخصيصات الاستثمارية وبنسبة 23.9% وكذلك محافظة البصرة 14.8%(1) مما يعني هذا أن 38.7% من إجمالي التخصيصات قد تركز في محافظتين مع وجود استمرار لهذا النمط من التفضيل في خطة 1976-1980 كذلك مع بعض الاستثناءات المتمثلة بظهور أقطاب نمو جديدة (صلاح الدين، الأنبار) وبنسبة 6.2% و9.9% على التوالي من استثمارات ذات الخطة وهذا يبدو تحولاً إستراتيجياً في الأبعاد المكانية نحو أماكن جديدة تعمل كأقطاب نمو تقلل من هيمنة المراكز التقليدية. ،

(1) جمهورية العراق وزارة التخطيط/دراسة 206

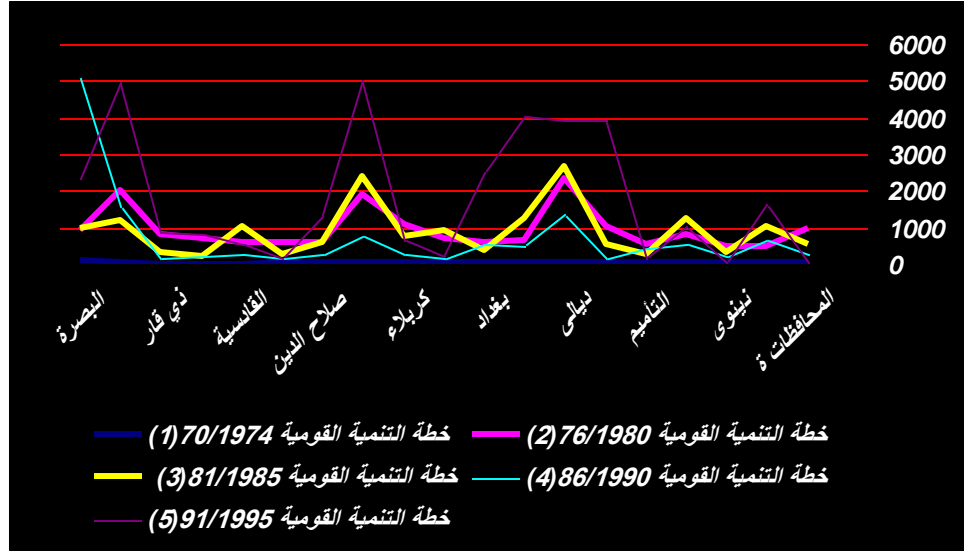
جدول رقم (1) يبين حصة الفرد الواحد من استثمارات خطط التنمية للسنوات 1995/1970 بالدينار العراقي (مايقابل \$3,33 عام 1988)

خطة التنمية القومية	خطة التنمية القومية	130 تنمية القومية	خطة التنمية القومية	خطة التنمية القومية
---------------------	---------------------	----------------------	---------------------	---------------------

المحافظات	(1)1974/70	(2)1980/76	(3)1985/81	(4)1990/86	(5)1995/91
دهوك	68	962	531	247	73
نينوى	65	476	1041	674	1615
السليمانية	73	476	342	234	30
التأميم	74	794	1236	535	1015
اربيل	72	538	290	420	141
ديالى	60	1026	552	169	3947
الأنبار	66	2363	2678	1384	3915
بغداد	63	681	1228	478	4027
بابل	65	582	367	565	2521
كربلاء	63	707	953	176	215
واسط	64	1075	775	297	657
صلاح	65	1913	2394	755	5000
النجف	64	578	589	271	1291
القادسية	32	586	288	170	170
المتنى	21	580	1021	298	545
ذي قار	22	698	206	235	834
ميسان	23	845	324	164	876
البصرة	67	2038	1178	1603	4987
القطر	82.4	915	976	5150	2303

جمهورية العراق وزارة التخطيط/دراسة 206 مصدر سابق

شكل رقم 1-2 يظهر التفاوت في 131 العراقية في خطط التنمية القومية



المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجدول (1)

1-2 أنماط التنمية الاقتصادية-المكانية في العراق:

من خلال الاستعراض السابق عن تطورات وأبعاد التنمية المكانية في العراق وما صاحبها من اختلال هيكلي عميق أثر وبشكل مباشر على نمط التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي المحلي برمته وما صاحب الخطط الاقتصادية التي وضعت في فترات السابقة في ظروف غير طبيعية نخلص إلى إن التنمية الاقتصادية المحلية في العراق قد اتصفت بعدد من الأنماط الرئيسية نحددها كالآتي:

1- نمط يحاول التركيز في برامج التنمية على المراكز التقليدية:

حيث أظهرت معظم الخطط السابقة وابتداء من عام 1950 ولغاية 1995 بأن هناك تركيز واضح في مستويات التطور الاقتصادي والسكاني على عدد محدود من المراكز الحضرية ، مما ولد تنامي في حركة الهجرة الكبيرة نحو هذه المراكز وبشكل ساهم في خلق التباين المكاني والبيئي لكافة شروط التنمية من اقتصادية واجتماعية وعمرانية فيما بين المحافظات المتطورة والمتخلفة.

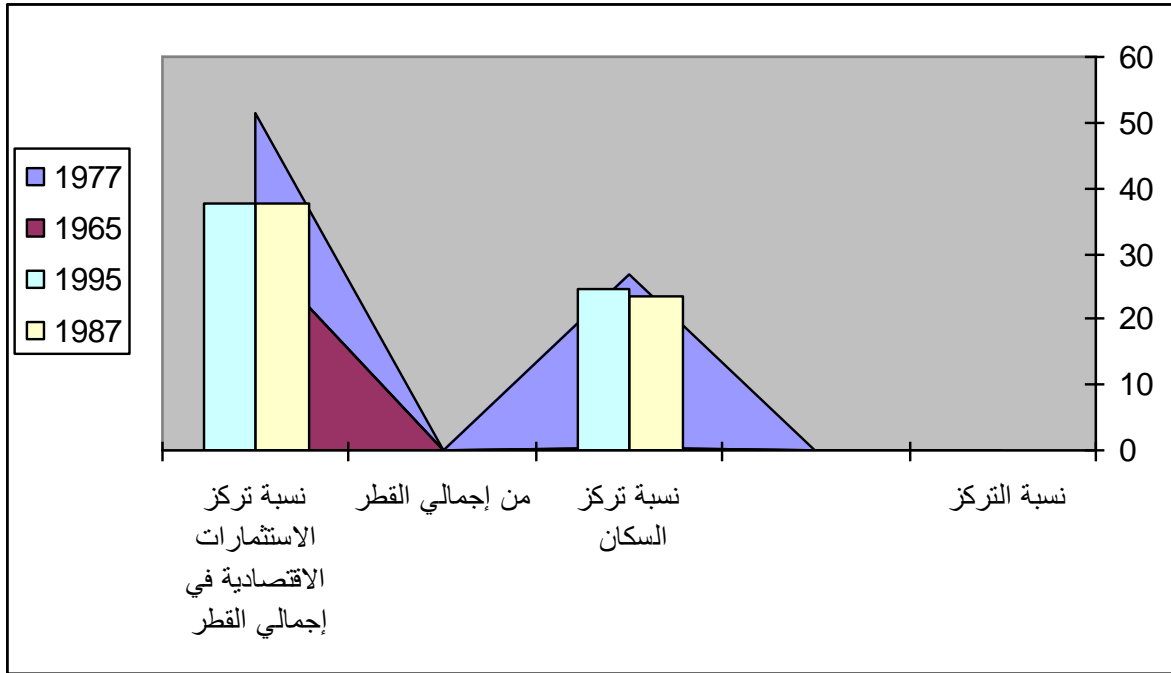
وقد انعكست تأثيرات تلك السياسات على مظاهر التركيز المستمر للاستثمارات وما صاحبها من تغيير على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضاً ، حيث إن مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي وإن استمرارية استقطابها لعناصر النمو في المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية (أنظر في هذا الجدول رقم 2) والذي يبين التوزيع النسبي لتركز السكان والاستثمارات في محافظة بغداد للفترة من عام 1965 لغاية عام 1995 من إجمالي القطر.

جدول(2) يبين التوزيع النسبي لتركز السكان والاستثمارات في محافظة بغداد للفترة من عام 1965 لغاية عام 1995 من إجمالي العراق

1995	1987	1977	1965	نسبة التركيز
24.5	23.5	26.6	%25.4	نسبة تركيز السكان من إجمالي القطر
37.6	37.5	20.7	30.7	نسبة تركيز الاستثمارات الاقتصادية في إجمالي القطر

المصدر: وزارة التخطيط الواقع التنموي لمحافظة القطر / التقرير الأجمالي لعام 2000

شكل (2-2) يبين نسب تركيز السكان والاستثمارات في مدينة بغداد للفترة 1995/1977



من النتائج التي أمكن استنباطها من تجربة التنمية المكانية في العراق ، يلحظ وجود ازدواجية واضحة تتعلق في وجود مراكز رئيسية ومحدودة للتنمية في المدن و الأقاليم تتميز بوجود ميزة نسبية من التطورات والوفورات الخارجية (كوفورات الموقع) والتي حققت أفضلية في استقطاب الاستثمارات بمختلف أشكالها سواء أكانت عامة أم خاصة ، مقارنة بغيرها من المراكز الأخرى.ويمكن رصد النمو في هذه المناطق من خلال ارتفاع معدلات النمو القطاعية لمختلف الأنشطة الاقتصادية أو في معدلات نمو السكان وكذلك يمكن ملاحظة ذلك عن طريق حركة عناصر السلوك الاجتماعي وما يرافقها عادة من تطورات لاحقة على المجتمع، هذا من جانب ومن جانب آخر يلاحظ وجود مراكز ذات اقتصاديات ثابتة نسبياً مما يجعل من نتائج التنمية فيها متخلفة بل وتابعة لمراكز التطور، وعادة ما يمكن تأشير هذا الاختلال عبر مؤشرات منها ، معدل ما يصيب الفرد من الدخل الإقليمي أو مستوى التحضر وندرة الموارد الاقتصادية.

ومن المؤشرات التي تم قياسها من خلال إحدى الدراسات المعدة في وزارة التخطيط⁽¹⁾ حيث تم تقدير التباين في مستويات التنمية المكانية باستخدام معامل تباين الدخل الإقليمي باعتباره من أهم المقاييس التي تعكس بشكل دقيق وواضح مشكلة الفوارق الإقليمية وتطبيق هذا المعامل على محافظات القطر ، وجد أن قيمته كانت عالية جداً وبحدود 5.28 وهذه تشير إلى حقيقة وجود تباين كبير من مستويات الدخل بين المحافظات، وأن تركيز الثروة والدخل في محافظات معينة وخاصة بغداد كان السمة البارزة للاقتصاد المكاني في القطر.

3-نمط محدودية سياسات الانتشار المكاني للاستثمارات:

من معطيات التنمية المكانية في العراق ، محاولة إعادة نشر الاستثمارات مكانياً، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد اقتصار هذا الانتشار على عدد محدود من النشاطات والمشروعات الاستهلاكية دون الإنتاجية ، فمثلاً في خطة 1976-1980، ثم نشر عدد من المشاريع على عموم المحافظات تبعاً لأسباب منها، الكثافة السكانية ، أو ميلها كمشاريع للانتشار.

إلا أن الواضح على ذلك يؤكد على استمرارية تمتع المحافظات المتطورة تقليدياً بحصتها من هذه المشروعات بسبب ثقلها السكاني.

أما التوزيع المكاني للصناعات الإنتاجية/تقييم نمط توزيع القطاعي والإقليمي، فقد تركز بشكل محدد وضيق في عدد من المحافظات الرئيسية دونما وجود نوع من الارتباطات القائمة مكانياً وبما يجعلها ذات أثر تنموي لاحق غير ملحوظ.

1 (جمهورية العراق وزارة التخطيط /دراسة رقم 509

من الصفات المميزة لسياسة نشر التنمية الاقتصادية يلاحظ عليها الاعتماد على سياسة

توقيع منفردة للمشاريع الاقتصادية، دون خضوعها لسياسات إنمائية شاملة تنسق بين البعد القطاعي والأبعاد المكانية .

كما أن طبيعة الإنتاج لم يلاحظ عليها بشكل واضح علاقات التشابك القطاعي وبالأخص منها المشاريع الصناعية التجميعية التي كانت توقع في مناطق متفرقة أبعدت معها الترابط الهيكلي للنشاط والمكان والبيئة الموقع فيه ، وقد اقتصر تلك العلاقات على الروابط الرأسية التي تظهر بين المؤسسات الصناعية المنفصلة عن بعضها، فيما تظهر الأهمية النسبية للبعد المكاني وترابطها مع المنشآت الإنتاجية كما لم يلاحظ هناك مضاعفات تنموية على المراكز الحاضنة للمشروعات.

5- نمط الترابط المكاني:

على الرغم من وجود عدد من الأساليب لتعيين الحدود التخطيطية للأقاليم نظرياً ، غير إن واقع الحال يعبر عن أسلوب يتبنى الحدود الإدارية كإطار إجرائي لتنفيذ خطط التنمية الوطنية وما يرافق هذا الأسلوب من نظم للصرف المالي والتشريعات القانونية التي تحكم عملها ، إضافة إلى الجانب المتعلق بالإحصاءات والبيانات ، وعلى الرغم من تبني عدداً من الدول لهذا الأجراء إلا انه لا يمثل النمط الملائم وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الترابط المكاني المعتمد بالأساس على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإمكانات والمحددات التنموية التي تتعارض مع البعد الإداري الحالي والتي تقف (وبشكل نسبي) دون تحقيق هذه العلاقات وتنميتها بالشكل المطلوب.

6- نمط هيكل الاستقرار والتوازن المكاني:

حيث اظهر نموذج الاقتصاد المكاني في العراق وخاصة للفترات السابقة من تطبيقات الخطط القومية، فقدان الشكل الهرمي المبني على أساس العلاقات التبادلية التي تصب في مصلحة الطرفين المستقطب والمستقطب منه ، فاستمرار سيطرة بغداد على باقي مدن العراق والذي أفرزته معظم نتائج الخطط الوطنية السابقة أصبح هو الصفة المهيمنة على أبقاء هذا النمط المكاني المحدود ، ويكفي أن تكون النسب المتحققة لنمط توزيع حجوم مراكز المحافظات في البلد عن النسب الفرضية التي جاءت بها قاعدة زيف وفق ماتوصلت إليه إحدى دراسات وزارة التخطيط⁽¹⁾ ، بأن نسبة سكان المدينة الثانية بعد بغداد قد بلغت 6/1 مجموع سكان المدينة الأولى بخلاف نسبة 2/1 التي حددتها قاعدة زيف المعروف.

(6) جمهورية العراق وزارة التخطيط الواقع التنموي لمحافظة العراق 1990

المبحث الثالث

مقدمة:

يمكننا القول بان الكثير من محاولات التجاذب الدولي والإقليمي بدأت تذوب وتنتصر في النظام العالمي الجديد الأخذ بالتشكيل مما يتطلب إعادة النظر بكافة المؤشرات المتعلقة بالتنمية، فالمفاهيم التقليدية التي كانت تؤكد على إن الناتج الإجمالي ومستوى دخل الفرد هو المعيار الحقيقي للقياس النوعي والكمي للتنمية، أصبحت تعني الكثير للوصول إلى تلك المرحلة من الوصف فمعدلات الفقر ومستويات التعليم والصحة والجنس ومشاركة المرأة كلها مؤشرات حتمية ومطلوبة في التنمية المادية والبشرية المستدامة (1).

وهي بذلك قد أدخلت بعدا قديما وحديث في نفس الوقت وهو البعد الاجتماعي والمساواة والتوازن الاقتصادي في نظريات النمو، إن مسألة التنمية المستدامة للبيئة ماهي إلا استخدام امثل وفعال لجميع الموارد البيئية وبمختلف أنواعها (مادية كانت أم بشرية) طبيعية أو مشيدة مع إن التأكيد الأهم هنا يتعلق بالابعاد التالية:

1. البعد الزمني، وهو الذي يحدد البرامج الزمنية لإحداث التغيير المطلوب كأن يكون سريعا أو بطيئا، قصيرا أو متوسطا أو طويلا في مداه الزمني
 2. البعد المكاني، وهو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب فالتنمية المستدامة وفقا لهذا المبدأ "تتطلب اخذ الاعتبارات البيئية الخاصة باختيار الموقع الصناعي الذي يضمن الأداء الاقتصادي الأفضل ماديا ومكانيا.
 3. البعد النوعي، وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات الاقتصادية إن كانت حضرية أو ريفية.
- إن الأهم في تلك الأبعاد بالنسبة لبحثنا هو مايتعلق بالبعد المكاني وكيف له إن يكون مع تحديات البيئة والعولمة؟؟؟

(1) سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم(7)، الأمم المتحدة، نيويورك 1997، ص27

3-1 البعد المكاني للبيئة العلاقة التبادلية :

تأخذ المشاكل البيئية وحلولها الممكنة دائما بعدا 136 من وجهة نظر المخططين المكانيين وحجتهم في هذا إن:

1. الموجودات البيئية الكونية كالفضاء الخارجي والغلاف المحيط بالأرض ماهي إلا بعد مكاني واسع يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة، وكذا الحال للنقاط الأخرى.
 2. الموجودات والموارد العالمية كالمحيطات والبحار.
 3. الموارد والأنظمة البيئية العابرة للحدود كالهواء والأنهار.
 4. الموجودات البيئية الوطنية كالبحيرات والغابات والأنهار المحلية.
 5. الموجودات البيئية الإقليمية والتي تعبر عن جزء من الموارد الاقتصادية الوطنية والتي تكون محصورة ضمن إقليم محدد. إن التصنيف أعلاه يعتبر مهما للتمكن من معالجة المشاكل البيئية انطلاقاً من انتشارها جغرافياً كما إن البعد المكاني للموجودات والموارد البيئية يفتح المجال واسعاً أمام التحديات والحلول الممكنة لمعالجة المشاكل البيئية.
- 2-3 عناصر التوازن البيئي والمكاني:**

تشكل العوامل الطبيعية (المناخية - الجغرافية - الطبوغرافية - الجيولوجية - مواد البناء) إطار البيئة الخارجية للإنسان، وتتغير ظروفها من موقع إلى آخر، فعندما يحدث اختلال بين هذه العوامل المترابطة وتظهر أنماط غير مناسبة لمعيشة وتطور الإنسان يلزم التدخل لمعالجة هذه الظروف عن طريق التخطيط والتصميم الملائمين لمعطيات واحتياجات المكان والإنسان.

وتجسد البيئة الحضرية بما تشمله من تنظيم وتحسين للوضع العمراني القائم والمقترح استنباطاً لأنماط وهياكل إنشائية جديدة ووظائف عمرانية متطورة في البناء والتشييد سواء داخل حدود المدينة أو في ضواحيها المتعددة، كما إن المستوى الحضاري لنهضة المجتمع في الحيز المكاني يجب إن تراعي مجموعة من المحددات منها الطبيعية والاجتماعية (سكان - عادات وتقاليد - سمات تاريخية - قيم ثقافية) والاقتصادية (أنشطة اقتصادية - دخل الفرد - المستوى الحضاري) كما إن الإفراط في عملية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والاستهلاك غير المقنن

الذي يصل إلى حد الاستنزاف للعناصر البيئية يؤدي إلى قيام مجتمع في مكان غير صحي وغير متجانس.

3-3 مؤشرات التدهور البيئي والمكاني في العراق (واقع الحال):

معظم الدول العربية ومنها العراق قد اعتمدت على أساليب التنمية السريعة والتي بدورها تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وباستخدام تقنيات الإنتاج التي في كثير من الأحيان لا تلائم الظروف البيئية، كما وأن سياسات توفير الخدمات يتم بصور لا تتكافأ مع المجتمعات الحضرية والريفية ومعطياتها، مما يؤدي إلى زيادة معدل التدهور البيئي والمشكلات البيئية حيث تعاني اليوم مراكز المدن والأقاليم جملة من المشكلات البيئية والتي جاءت مصاحبة لعملية التحضر والتنمية غير المتوازنة والتي أفرزتها المراحل التخطيطية السابقة، والتي نذكر منها:

- التلوث بسبب الازدحام السكاني لمراكز المدن التقليدية (بغداد، البصرة، الموصل) والتي تبلورت بشكل تجمعات سكانية تفقر للعديد من المستلزمات **137**ية والبيئية وكنتيجة حتمية لعدم تنسيق سياسات وبرامج تحسين البيئة بين المستويات التخطيطية.
- تدني مستوى الخدمات التحتية أو الفوقية، ارتفاع نسبة الفقر، البطالة، وغيرها حيث إن أكثر من 3 عائلة لمسكن واحد، حيث تعتبر هذه المؤشرات الأكثر شيوعاً في تحليل واقع المناطق العراقية.

- تعدد الجهات المعنية بالخدمات البيئية مضاف إليها الظروف العمرانية ومستوى تقديم الخدمات الحضرية التي تزدت بنسب مذهلة وتتركز أغلبها في النقص الحاد في إمدادات الماء الصالح للشرب ومشاريع الصرف الصحي، حيث تشير التقديرات (1) إن نسبة توفير الماء الصالح للشرب لسكان مدينة بغداد لا يعدو سوى 63% من الحاجة الفعلية وان هذا الرقم في تذبذب مستمر تبعا للظروف والإمكانات المتاحة(1).
- تعقد العلاقات بين البرامج المختلفة وذلك بالإضافة إلى تعدد الأجهزة المحلية والمركزية المسئولة عن البيئة والخدمات فيها وبشكل يثير الخوف فان ترددي مستوى شبكات الضخ الرئيسية لمشروعات الماء الصافي وتداخلها مع شبكات الصرف الصحي حيث تعد مشكلة حقيقية وخاصة في الأحياء الفقيرة كما إن الحالة البيئية للمدينة العراقية تشير إلى انهيار شبه تام في البنية التحتية وبخاصة في الأحياء الفقيرة حيث تظهر المؤشرات التفصيلية إن النفايات الصلبة وشبكات الصرف الصحي هي من أكثر المشاكل الملحة وبكفاءة دون مستوى الطموح فمدينة بغداد مثلا تعاني تكديس هائل ومستمر من النفايات التي تقدر بـ 1000,000 م³ حسب تقديرات إل UNEP(2) كما إن الشراكة مع باقي شركاء التنمية غير مفعلة بالاتجاه الملائم التلوث بمختلف مصادره والاحتفاظ السكني والازدحام المروري وانخفاض موارد الطاقة وانخفاض نسبة المناطق الخضراء والارتفاع الهائل للنفايات الصلبة وغياب الأطر والوسائل الناجعة للحل على المدى المنظور لإعادة تأهيل برامج الإصحاح البيئي في المراكز الحضرية في العراق .
- تباطؤ فرص النمو وانهيار برامج التوزيع والتوازن الإقليمي للتنمية البشرية والاقتصادية والعمرانية قد اثر على عدة جوانب فمنها بشكل غير مباشر كما هو الحال على الجانب الإقليمي المحيط بضواحي المدن "الظهير الريفي" ومنها ماثر بشكل مباشر على المدينة ذاتها مما يظهر الآن من تخلف لكافة النظم البيئية والهياكل التنظيمية للواقع الايكولوجي للبيئة وخاصة العمرانية منها فالإدارة مرورا بالأطر العامة للإدارات المركزية نزولا إلى الإدارات المحلية كلها تعاني التخلف وعدم المتابعة الجدية مما افقدها البعد الأخر من التفكير والتنفيذ البيئي الاستراتيجي لعموم مساحة المدينة.
- المخططات الأساسية للمدن والتي تحدد استعمالات الأرض بموجبها إلا إن الواقع يشير إلى وجود فجوة تخطيطية بين ما يخطط فعلا وما يتم تنفيذه على الواقع.

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير غير منشورة، للسنوات 2006-2009

(2) العمار، علي كريم، مدن خضراء شعار عالمي ماذا اعددنا له؟، جريدة الصباح البغدادية 2

- الإستراتيجية الحالية للمدينة العراقية تستند إلى الالتزام قدر المستطاع بالهيكل الأصلي للمخطط العام إلا إن التفاصيل تظهر عكس ذلك فلا توجد 138 حقيقية للتنمية المستدامة فالسياسة الداعمة للتنمية الاقتصادية والعمرانية تتعارض مع جملة 138ين النافذة وحتى الآن وان صدرت قوانين منها مايشجع على الاستثمار الأجنبي وحتى المحلي وبأسس معينة، والتي نعتقد بأنها ستمارس دورا كبيرا في الحد من الفقر الحضري وتقليل البطالة إلا إن اقرار تسهيلات تتيح للقطاع الخاص المشاركة في تنفيذ المشاريع باعادة الاعمار سيساهم حتما من تقليل العبء الحالي والمستقبلي للإدارات المحلية ومن هذه

المشروعات الدخول في سوق الإسكان الحضري والخصخصة وبعض مشاريع الإصحاح البيئي لعدد من الأنشطة المتوقفة والتي ستزيد من الفرص التنموية حيث إن الموارد الحالية وبالقدرات الفعلية لتؤكد وجود الإمكانية في تخطي عتبات كثيرة كما ان الاهتمام بأطراف المدن والأخذ بأسلوب التخطيط الشامل والمتكامل للخدمات والمرافق المحلية وابتكار وسائل للتنسيق وإنشاء قنوات اتصال مستمر بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية والحضرية هذا على مستوى المشاكل الرئيسية إما على مستوى الحياة اليومية لسكان المدن فان نقل وتفرغ النفايات من المساكن (كمثال) لا يتم على أحسن الأحوال أكثر من مرتين بالأسبوع كما إن الوضع الحالي لشبكات الصرف الصحي وتوقف محطات السحب تعتبر من الأمور الطبيعية والتي تحدث بأوقات متعددة على طوال السنة كما إن الغطاء النباتي قد تدهور بشكل واضح جراء القيام بقطع الأشجار أو استخدام الأرض بشكل مخالف للاستعمالات المحددة بموجب التصميم الأساس للمدينة.

4-3 نقاط التوافق المطلوبة في تخطيط وإدارة التنمية المكانية في العراق مع البيئة المحيطة :

تتطلب التنمية المكانية في العراق بشيء من التناغم مع بعض المعطيات والمحددات مع البيئة المحيطة محليا ودوليا ويمكن أيجاز أهم هذه الملامح في التالي:

أ-الاعتبارات العامة:

1. تعزيز دور الإدارات المحلية وتعزيز مبدأ الشراكة والانتقال من المعادلة الثنائية للإدارة والتخطيط إلى العلاقة متعددة الأطراف في سبيل دعم المبادرات التي تساعد في تحسين الأوضاع البيئية بصفة مستدامة وتنمية القدرات المؤسسية القادرة على تحديد المشكلات البيئية ومواجهتها وكذلك إعداد ترتيبات مؤسسية محددة وواضحة من أجل إدارة بيئية قومية.
2. تحسين الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمناطق الحضرية والريفية معا والتركيز على برامج Action Plan الخاصة بإعمال توفير خدمات البنية الأساسية واقتراح البدائل السريعة بقضايا الإدارة والتمويل والمتابعة وبالشراكة مع القطاعات الفاعلة بالاقتصاد العراقي الحكومي أو الخاص.
3. تحسين عملية الحصول على المعلومات واستيعابها ويشمل هذا بناء القدرات الخاصة بالتدريب والتمكين المعلوماتي والرصد البيئي للمتغيرات المكانية كافة من خلال إنشاء برامج لقواعد المعلومات والخرائط المسحية بالاستعانة بأخر المستجدات العلمية والتقنية.
4. استخدام أسلوب الإدارة التخصصية لبرامج البيئة بمختلف تخصصاتها كالإدارة الحضرية والصناعية والزراعية مع التأكيد على المشتركات الخاصة.

ب- الاعتبارات (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) في إدارة المكان وفق الرؤيا الحديثة :

1. يجب إن يتميز التخطيط العام بإبعاده الف (139) (المكانية) باعتماد مؤشرات البيئة بكافة أشكالها (الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وفق الرؤيا المحلية والمؤشرات العالمية للاقتصاد المفتوح من مشاكل وأزمات متسارعة والتي منها (على سبيل المثال الاحتباس الحراري وتداعياته).
2. المنظور البيئي للمجتمع الصحي يعني تحقيق حالة من التوازن بين الإنسان والمحيط العام ويتحقق هذا التوازن من خلال المحافظة على بيئة عمرانية سليمة بحيث يتيح الوسط مستوى من التجديد والنمو

- الشامل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترشيد والعقلانية للأنماط الاستهلاكية، ويلزم إن تراعي التشريعات واللوائح المنظمة للتنمية الشروط الصحية لحماية البيئة والمحيط الحيوي.
3. الحل الأمثل للتخلص من أكثر المشكلات في المراكز الحضرية والتي منها مشكلة التخلص من النفايات الحضرية (الترشيد من المصدر وإعادة تدويرها) واعتماد برامج المشروعات المحلية القادرة على ذلك.
4. على الرغم من كون نمو المدن حقيقة من حقائق التوسع المستقبلي لاستمرار العمران فإن مراعاة عوامل التوافق والتوازن بين هذا النمو ومحددات البيئة المحيطة يمثل حاجة ضرورية لتوفير الراحة والأمان والخصوصية والتميز النسبي واستمرار التنمية المتناغمة للإنسان والمكان، لذلك فإن التوظيف الأمثل للموارد والإمكانات الطبيعية المتاحة والأخذ بالأساليب الحديثة المتوازنة وتوافق البيئة والعمران يمثل ضرورة لازمة لتحقيق المنظومة العمرانية المتجانسة التي يمكن إن تحقق العناصر التالية:
- فعلى سبيل المثال عند تطوير نمط محدد لبعض مشروعات البناء والتشييد ، يجب إن يتضمن في برامجه(الإسكان الحكومي - الإسكان الخاص - الإسكان الاستثماري - المباني العامة - المرافق والخدمات - الابنية التقليدية والحفاظ) بما يتوافق مع معطيات البيئة المحيطة داخليا وخارجيا.
5. تحسين برامج إعادة الأعمار والتشييد والإدارة الحضرية بما يتكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العمرانية نزولا إلى بعض التفاصيل ومنها(مواد الإنشاء والتقنية البنائية - تشكيل الفراغات والتجانس بين الكتلة والفراغ والوظيفة والجمال وأعمال التنسيق العام)(1).
6. مراعاة عاملي التكلفة والزمن مع الجودة العالية وانعكاساتها في البيئة والتوازن بين متطلبات المكان والزمان والإمكانات المتاحة الحالية والمستقبلية لكل موقع تنموي.
7. تبني برامج تنفيذية للبناء والعمران في إطار سياسة ثابتة للتوظيف الحضري والعمراني الأمثل بحيث تتكيف أولوياتها مع الظروف المتغيرة للمجتمع العراقي اقتصاديا واجتماعيا .
8. مراعاة العمق البيئي والاجتماعي والظروف المحلية والإقليمية لكل موقع والترابط بين هذه العناصر عند الاضطلاع بأعمال التنمية والتخطيط العمراني والحضري.
9. دعم وتعزيز الاتجاه نحو العمارة الخضراء التي تتجانس مع متطلبات البيئة وتحقق الأمان والراحة المعيشية للإنسان(2).

(10) اندرو، ماك فرانيسيس ت، خليف، عبد اللطيف محمد، يوسف، جمعة سيد (مترجمان). «علم النفس البيئي»، مجلة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت - دولة الكويت - 1998.

(11) هشام، علي مهرا، «العمارة الخضراء ومدن البيئة الصحية»، مجلة العلم - باب عالم البيئة - العدد 263 - القاهرة - جمهورية مصر العربية - أغسطس 1998

10. مراعاة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي والهيكلية والإستراتيجي الذي يتعلق بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية للوقوف على الإمكانيات المتاحة والاعتماد على إقليم مما يقود إلى تحقيق التوازن بين البيئة والعمران.

11. استحداث تشريعات وقوانين ملزمة تنظم حركة التطور العمراني(قوانين البناء والعمران) بما يتناسب مع البيئة المحيطة وإيجاد معايير وأسس فنية موحدة للتخطيط والتصميم البيئي حسب طبيعة المكان

1. مراعاة التصاميم الخاصة بالأبنية السكنية" لما تمثله نسبة الاستعمال السكني من عموم مساحات المدن" بأن تكون قدر الإمكان متوجه إلى داخل المبنى وهذه للأبنية المنفردة للاستفادة من المناخ وتدرج الفراغات من فراغ خاص بالأسرة داخل المنزل وهو غير قابل للكشف من المباني المحيطة كما يوجد الفراغ الخلفي خارج المبنى الذي تستخدم فيه كاسرات بصرية لتوفير الخصوصية للأسرة، أما الفراغ العام فهو مكشوف من الشارع والجيران(1).
2. الإكثار من النباتات والمسطحات المائية لتلطيف المناخ الحار وتحقيق التناغم العمراني بين مختلف الاستعمالات الحضرية.
3. استخدام المواد العازلة والعاكسة للحرارة عند استخدام مواد البناء الحديثة مع العمل على تطوير التقنيات المحلية الخاصة بتصنيع المواد الأولية.
4. استخدام الأسقف الصلبة التي تحتزن الحرارة وذات الأسطح العلوية العاكسة وقد يستخدم سقفان بينهما فراغ بسيط للتهوية كما تطلّى الأسطح باللون الأبيض الذي يساعد على انعكاس الحرارة وعدم تخزينها

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، «الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر»، ندوة الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الكويت 21 - 1998/2/23 - ص1 ص 81.

- أن الميزات التفضيلية لم تعد رهينة الموقع والميزات الخاصة به بل إن نجاح المكان يتضمن التحول من اقتصاديات الموقع إلى اقتصاديات المكان وما يتأثر به من بيئة مادية وبشرية محيطة.
- إن الإحساس بالمكان بما يحمله من تميز في الهوية والانتماء والإمكانات هي منطلقات النجاح في التنمية المكانية ببعدها الاقتصادي، كما يجب العمل على استثمار هذه التنمية في مواجهة تحديات البيئة والعولمة بمختلف تحدياتها المحلية والإقليمية والدولية وفي هذا السياق، هناك مجموعة من الحقائق التي يجب على مخططي المدن إدراكها من أجل النجاح في صياغة سياساتها التنموية المكانية في القرن الحادي والعشرين.
- إن من سيتحمل التأثير الأكبر للعولمة وتحديات البيئة والضغط عليها ستكون المحليات (المدن).

- إن تعريف التنمية الاقتصادية للمدينة يجب أن يكون في إطارها المحلي ومن خلاله يتم تحديد الاحتياجات المحلية حيث إن معظم قياسات أداء التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين سيعتمد على الجودة والنوعية ومدى تحقيقها لشروط البيئة الايجابية وليس القياسات الكمية، ولذا كان لزاما تحديد الموارد والإمكانات المحلية وحمايتها والعمل على تحسينها.
- التنمية المستدامة، ولأن كانت محصورة في الماضي في طريقة استخدام الموارد الطبيعية للاستفادة منها اقتصاديا على مدى أطول، إلا أن هناك مبدأ أوسع للاستدامة وهي الاستدامة الوظيفية التي يجب أن تشمل إضافة للموارد غير المتجددة) استدامة البنى التحتية، استدامة البيئة العمرانية، الاستدامة المالية للإدارات المحلية، واستدامة ثقافية للتقاليد والأعراف (وغيرها).
- المسؤولية الادارية والتنفيذية تظهر إن، معظم الأنشطة والجهود في التنمية الاقتصادية ستكون في المحليات
- أن النمط الأساسي للتنمية المكانية في العراق لم يكن يتجاوز ثلاث محافظات هي بغداد ، البصرة ، نينوى هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي والسكاني.
- ومن الاستنتاجات المهمة تخطيطياً ، إن النظام الإقليمي في العراق يوصف بكونه نظاماً مفتوحاً لذا فهو في نهاية المطاف حلقة من عالم أوسع من النظام الاقتصادي الكلي لذا فإن فحص أو تقويم أي من التحديات البيئية يجب ان يشمل تلك الرؤيا الدقيقة للواقع الأوسع مكانيا.
- إن تجربة التخطيط المكاني في العراق لا تزال تعاني ضعف التقييم الفعلي وسبل التقويم الموضوعي والفعلي لها ، فعلى الرغم من التأكيدات والنتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات والبحوث التطبيقية والأكاديمية التي تتعلق منها بالتفاوت والأختلالات الهيكلية وغيرها من الدراسات إلا أن أثرها محدود فيما يتعلق بالخطط القومية اللاحقة ومدى مراعاتها للنتائج السلبية السابقة على النموذج المكاني للقطر.

التوصيات

142

التوصيات العامة:

- على الإدارات المحلية إن تتحمل جزء من المسؤولية في التنمية الاقتصادية المكانية وخاصة المحلية منها مع ضمان قيام القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية في ان تلعب دورا في هذا المضمار وهذا يلزم بطبيعة الحال أن تكون هناك إستراتيجية محلية تنسق الجهود بين الشركاء في الشأن المحلي.
- أعداد دراسات لبرامج لإدارة البيئة الحضرية من خلال اعتماد إستراتيجية طويلة المدى تحاول ربط العديد من الأساليب التخطيطية والإدارية من خلال عدد من المحاور تشمل:
- مرحلة التشاور والشراكة.

- مرحلة التخطيط الاستراتيجي.
- خطط عمل فورية.
- وضع السياسات والإجراءات والآليات
- وضع البرامج التنفيذية.
- التوصيات التفصيلية الأساسية:
- إجراءات المتابعة الدورية للمستجدات الدولية فيما يتعلق بموضوع البيئة بمختلف مؤشراتنا من خلال إنشاء مايسمى بالمرصد البيئي .
- بناء القدرات للمؤسسات التي تعنى بالبيئة والمخلفات الصلبة .
- تشييد معامل ومصانع لتكسير الأنقاض وإعادة تدوير النفايات ومحاولة اعتماد مبدأ الشراكة بالتنفيذ والإدارة.
- تنفيذ شبكات للصرف الصحي في عدد من المناطق المكتظة بالسكان على عموم مساحة المناطق الحضرية في العراق.
- برامج تطوير القدرات وتنمية مهارات العاملين بالإدارات المحلية بمختلف التخصصات الفنية والإدارية والمالية والتنفيذية .
- برامج تشجيع التخطيط بالمشاركة والتدريب للتعامل مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة.
- تقليل القيود والإجراءات والبيروقراطية والمركزية الإدارية والفساد المالي والإداري على اعتبارها عوامل ستساعد على الدخول والاستجابة مع متطلبات التنمية المستدامة " بكافة تفاصيلها" أو تحديات العولمة المصاحبة لها .